رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 17 / 12 / 2022
تاريخ قبول البحث 2 / 3 / 2023

تاثير البعد الخارجي على هشاشة الدولة في العالم النامي ،دراسة حالة العراق بعد العام 2014

The impact of the external dimension on state fragility in the developing world, a case study of Iraq after 2014

م. نور قيس عبود

جامعة النهرين /كلية العلوم السياسية

Lecturer NOUR KAIS ABBOUD

Al-Nahrain University / College of Political Science

noorq2@yahoo.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

ان المشكلة التي ينطلق منها البحث ، تدور حول سؤال مركزي، وهو : لماذا اظهر العراق ارتفاع في مؤشر الهشاشة ، بعد العام 2014 ؟ ، وهي اشكالية مهمة.

وهنا تظهر اهمية البحث بانه كلما ارتفع معدل : هشاشة الدولة ، كلما اظهر ذلك وجود مشاكل ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، وهو ما يستدعي التركيز عليها ، وايجاد حلول لها ، الى جانب ان العراق عانى عام 2014 من نتائج السياسات والاحداث التي ظهرت بعد العام 2003 ، وكان العامل الخارجي واحد من العوامل ، التي تسببت برفع درجة الهشاشة.

والمنهجية التي استخدمها البحث ، هي : اعتماد المنهج الوصفي ، اي تقديم وصف للحال الذي عليه العراق. واراد البحث ، الوصول الى نتائج مهمة، تتعلق بان العوامل الخارجية اسهمت برفع معدل الهشاشة في العراق .

الكلمات المفتاحية: "الدولة النامية" ، "مؤشرات الدولة الهشة"، "الابعاد الخارجية"، "العراق" ، "اللاجئون" ، "شرعية السلطات".

Abstract

The impact of the external dimension on state fragility in the developing world, a case study of Iraq after 2014

The problem from which the research is based revolves around a central question, which is: Why did Iraq show a rise in the vulnerability index after 2014?

This problem shows the importance of researching it, because the higher the rate of: the fragility of the state, the more this shows the existence of problems, political, economic and social, which calls for focusing on them and finding solutions to them, in addition to that Iraq suffered in 2014 from the results of the policies and events that appeared After 2003, the external factor was one of the factors that raised the degree of vulnerability.

The methodology used by the research is: adopting the descriptive approach, that is, providing a description of the situation in Iraq. The research wanted to reach important results related to the fact that external factors contributed to raising the vulnerability rate in Iraq.

keywords:"The developing country", "fragile state indicators", "external dimensions", " refugees", "the legitimacy of the authorities".

المقدمة

تعد الدولة الطرف الاهم في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي منذ عدة قرون ، فهي تتمتع بمقومات القوة والسيادة ، والقانون الدولي في الغالب يخاطبها بوصفها من يتحمل الالتزامات في ذلك المجتمع .

ان الدولة هي شخصية قانونية وسياسية ، مسؤولة عن افعالها تجاه بيئتها الوطنية وبيئتها الخارجية ، وقد تولى الباحثين دراستها ، كشخصية وكسياسات ، رغم ان الدول متباينة فيما بينها في العديد من النقاط ومنها : مقومات القوة ، والتكوين وطبيعتها وسياساتها ، وحتى مكانتها في الهرم الدولي متباينة ، وقد عمل الباحثين في السنين الاخيرة على وضع مؤشرات عدة تتولى تشخيص واقع الدولة داخليا وخارجيا ومنها : مؤشر الاستقرار السياسي ، ومؤشر الديمقراطية ، ومؤشر الشفافية ، ومؤشر الارهاب العالمي ، ومؤشر الهشاشة ، وغيرها .

ان دراسة مكانة او وضع الدولة في اطار مؤشر الهشاشة ، يظهر مدى القدرات التي تتمتع بها الدولة على تنفيذ التزاماتها تجاه وظائفها والتزاماتها الاساسية ، ويتم تقدير مكانة ووضع الدولة في ذلك المؤشر استنادا الى معايير او مؤشرات اولية او فرعية ، والواضح ان المؤشر يظهر ان اغلب الدول النامية تتمتع بوضع متدني قليلا او نسبيا ، وهو ما يؤشر وجود ضعف في التزام الدولة النامية بوظائفها الاساسية .

ان العراق هو دولة نامية ، وشهدت تغيرات كبيرة بعد العام 2003 ، ورغم انه تم اقرار النظام البرلماني الاتحادي الديمقراطي الذي يتيح توزيع كبير للسلطات ، وقدرة واسعة على الرقابة ، الا انه عانى على صعيد الممارسات والاداء في الغالب ، ناهيك عن تداعيات الاوضاع الخارجية على البيئة الداخلية ، وبالنتيجة ظهر في مواقع متقدمة على صعيد الهشاشة ، وبضمنه بعد العام 2014.

الاهمية والاهداف: ان دراسة موضوع الهشاشة انما يعد من الموضوعات المهمة ، لانها ترصد وقائع الدولة ومكانتها على صعد عدة ومنها : الاحوال السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية ، ومدى قدرة الدولة على تحمل التزاماتها واداء وظائفها داخليا وخارجيا.

كما ان الموضوع يتيح امكانية تقدير مدى تاثير البعد الخارجي في موضوع الهشاشة التي تطبع الدول النامية بمستويات مختلفة ، والانموذج الذي تم البحث فيه هو حالة العراق ، بعد العام 2014 ، وهو انوذج يعطي مؤشرات مهمة على المدى الذي انتهت الية الابعاد الخارجية في احداث التاثيرات على الاحوال الداخلية للدولة.

اما الاهداف التي يسعى البحث لبلوغها فهي تقديم وصف لمؤشر الهشاشة الذي اعتمد من قبل صندوق السلام ، ومجلة فورين بوليسي (Foreign Policy) ، في الولايات المتحدة ، وبيان مدى انطباقه على الحالة العراقية ، وتحديدا بعد العام 2014.

والحدود التي يتقيد بها البحث ، فهي زمانيا البحث في المدة التالية لعام 2014 الا عند الضرورة سيتم الاشارة الى احداث سابقة على ذلك العام، ومكانيا سيتم الاشارة الى الدول النامية مع التركيز على الحالة العراقية ، وموضوعيا سيتم الاشارة الى مؤشرات الهشاشة.

المشكلة: ان المشكلة التي يتعامل معها البحث ترتبط بسؤال مركزي مضمونه : ما هي الاسباب التي تجعل الدول النامية هشة ، وكيف يظهر ذلك؟ واين يتم وضع البعد الخارجي في تصاعد مؤشرات الهشاشة؟ وتلك المشكلة البحثية ، تطرح عدة تساؤلات ، سيكون الاجابة عنها مضمون هذا البحث، وهي:

ما هي مؤشرات الدولة الهشة في العالم النامي؟

ما هي احوال العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟

هل العراق يعاني من الهشاشة؟

وهل للابعاد الخارجية تاثير على موضوع هشاشة الدولة العراقية؟

الفرضية : نفترض هنا انه كلما تدخلت الابعاد الخارجية ، بمصالحها وسياساتها ، كلما ضعفت قدرة الدولة على اداء واجباتها ومهامها تجاه التزاماتها ووظائفها الرئيسة ، ومن ثم يعرض الدولة الى مزيد من الضعف في مؤشرات الهشاشة.

المنهجية: سيتم في هذا البحث، اعتماد المنهج الوصفي، اي تقديم وصف عن موقع الدول النامية ومنها العراق في مؤشر الهشاشة العالمي.

الهيكلية: قسم البحث الى ثلاثة مطالب الى جانب مقدمة وخاتمة ، وكالاتي:

المطلب الاول–مؤشرات الدولة الهشة في العالم النامي

المطلب الثاني–احوال العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية

المطلب الثالث–التاثير الخارجي على رفع معدل هشاشة الدولة العراقية بعد العام 2014

المطلب الاول: مؤشرات الدولة الهشة في العالم النامي

ان الدولة هي الوحدة الاساسية في التفاعلات الدولية ، ورغم كل ما طرأ على وظائفها من تحولات بفعل العولمة [1]، الا انها ما زالت صاحبة السيادة النهائية في العديد من الادوار ، وحجم تدخلها في الشؤون العامة يتوقف على كل حالة ، الا ان المتعارف عليه في عالم اليوم انها قد تنازلت عن اغلب الوظائف الاقتصادية والاجتماعية ، باستثناء المحافظة على الاستقرار والامن العام ، والنظام العام ، في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، مع وجود بوادر توجهات لمنح فرص للشركات الخاصة لاداء ادوار ووظائف موازية في القطاعات الامنية والعسكرية عبر الشركات الخاصة [2].

ان كون الدولة هي من تدير القطاعات المختلفة ، بطريقة مباشرة او غير مباشرة يجعلها مسؤولة امام مواطنيها وامام المجتمع الدولي، والاتجاه العام الذي ساد في القانون الدولي هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة وان سيادتها مطلقة على كل ما يتعلق باختصاصها ، وهو ما استقر في ميثاق الامم المتحدة في المادة 2 الفقرة (7) [3]. الا ان نطاق سيادتها تم اضعافه بفعل الوقائع العالمية التي طرأت بفعل تطور قطاعات مختلفة ومنها : التكنولوجيا والاعتمادية اقلاتصادية والتنظيم الدولي، والوعي العالمي بالمشتركات ،.. مما جعل السيادة مفهوم نسبي، والاتجاه العالمي للراسمالية جعل الدول تتجه الى الانسحاب من اداء بعض الوظائف والتركيز على كون السلطات العامة انما هي سلطات تنظيم وادارة

وقيادة ، وليس سلطات تدخل في اغلب الوظائف الاقتصادية والاجتماعية ، الا ان هذا التحول لم ينف المسؤولية عن الدولة كونها هي من تتولى مسؤولية الادارة العامة ، ومن ثم فان الضعف الذي تبدو عليه انما يتسبب بان يجعل الدولة جزء من منظومة احداث خلل في الاستقرار ، الذي لا يتوقف عند الشؤون الداخلية فحسب ، انما بحكم الترابط العالمي فان كل خلل داخلي يمكن ان يكون له قدر من التاثير الخارجي [4]، مثلا حالات الهجرة والنزوح واللجوء التي ترتبط بانعدام الاستقرار الداخلي. ولهذا اتجهت المركز البحثية والمؤسسات الاكاديمية الى دراسة موضوع اسلاتقرار في الدول وفي العلاقات الدولية ، ودراسة قدرة الدولة على اداء مهامها والتزاماتها الداخلية والخارجية باعتباره يقدم وصف عن احوال الدولة وما تعانيه.

وهنا يتوجب معرفة التمييز بين انواع الدول ، فالدولة وفقا للتعريف القانوني ، كما ورد في اتفاقية مونتيفيديو – Montevideo بشأن حقوق وواجبات الدول في عام 1933، هي : " مساحة من الأرض تمتلك سكان دائمون، إقليم محدد وحكومة قادرة على المحافظة والسيطرة الفعَّالة على أراضيها، وإجراء العلاقات الدولية مع الدول الأخرى " [5]، والدولة مسؤولة عن استقلالها وسيادتها واستقرارها ورفاهيتها، ووفقا للفهم القانوني فان جميع الدول متساوية امام القانون الدولي الا ما ورد بشان عضويتها ومسؤولياتها في المنظمات الدولية، ومثاله حالة العضوية الدائمة في مجلس الامن.

ووفقا للفهم السياسي فان جميع الدول متباينة ، نتيجة التباين في الامكانات والقدرات والمشاريع السياسية ، وهو ما يقسم الدول الى : دول عظمى واخرى كبرى واخرى متوسطة واخرى صغرة واخرى هامشية ، الا ان ذلك التقسيم اخذ يتضائل في اهميته ، لان بعض مقومات القوة الحديثة تجعل الدولة قادرة على التاثير دوليا بوسائل وادوات متقدمة ومنها : السيبرانية ، والاعلام ، وتوظيف المنظمات والفواعل العنفية، .. هذا من جانب ، وجانب اخر ان بعض الدول الصغرى والنامية اصبحت تتقدم على بعض الدول الكبرى في العديد من المؤشرات التي تعتمد من قبل المؤسسات الاكاديمية والمنظمات الدولية ، ومنها : الاستقرار والديمقراطية والشفافية والتنافسية وغيرها ، رغم ان الاصل هو ان هناك فرق بين الدول حسب مواردها وقدراتها وسياساتها[6].

في العام 1991 اخت الدعوات داخل المجتمع الدولي تظهر لاحداث تغيير في التعامل مع مبدأ عدم التدخل في اشلؤون الداخلية ، فاقرت الامم المتحدة مبدأ التدخل الدولي الانساني ، اي ان الدولة مسؤولة عن افعالها ولا يمكن ان تتذرع بالسيادة لتجنب المسؤولية ، في الجوانب الانسانية التي تسبب اضرار بمصالح الدول الاخرى ، كما في حالة الهجرة واللجوء، وفي العام 2001 طرح داخل الامم المتحدة ان التدخل لا يمكن ان يقتصر على الشؤون الانسانية وانما يمكن ان يمتد الى كل المجالات ان فشلت الدولة في الوفاء بالتزاماتها التقليدية ، وهو ما اقر بموجبه ما عرف بمبدأ: مسؤولية الحماية [7]. وهنا طرحت الحاجة لمعنى عدم وفاء الدولة بالتزاماتها ، وهو ما قاد كل من : صندوق السلام الامريكي ، ومجلة Foreign Policy الامريكية ، في العام 2005 ، الى تطور عدد من المؤشرات الفرعية ، وتقدير ان حاصل وجودها يعطي تصور عن مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها التقليدية ، والا فان الاخلال

بها يعطي تصور ان الدولة : فاشلة ، قبل ان يتم التحول عن هذه الكلمة لصالح كونها دولة : هشة، والدولة الفاشلة او الهشة هي تلك الدولة التي يمكن ان تكون بيئة مناسبة للعديد من المسائل التي تضر بالاستقرار والامن ليس الداخلي فحسب انما حتى الاقليمي والدولي[8].

لقد تم وضع عدد من المؤشرات التي تقيس حالة الهشاشة في الدول بشكل عام ، وعدد تلك المؤشرات هي ثلاثة ، وكل واحد منها يضم عدة مؤشرات فرعية وكالاتي: المؤشرات الاجتماعية (وتضم : الضغوط الديموغرافية، و الحركة الهائلة للاجئين والمشرديين، و الانتقام، وهجرة الأدمغة)، و المؤشرات الاقتصادية (وتضم : التنمية الاقتصادية غير المتوازنة، و التدهور الاقتصادي)، المؤشرات السياسية (وتضم : تجريم أو نزع الشرعية للدولة، و التدهور التدريجي للخدمات العامة، و الانتهاك الواسع لحقوق الإنسان، و الأجهزة الأمنية تظهر كدولة داخل دولة، و صعود النخب المنقسمة، و تدخل الدول الأجنبية بالدولة) ، ولقد طبق المؤشر على الدول التي تتمتع بسيادة وتم استبعاد بعض الكيانات التي لم تصل الى مرتبة : دولة، ووضع درجة نهائية لكل المؤشر وهي : 10 درجات ، كلما اقتربت منها الدولة كلما اعطى وصف : الاكثر هشاشة ، وكلما اقتربت الدولة من الـ: صفر ، كلما كانت اكثر استقرار ، وقسمت الدول الى دول في حالة تنبيه عالٍ للغاية وهي الاكثر هشاشة، و دول في حالة تأهب قصوى ، و دول في حالة إنذار ، و دول في حالة تحذير عالي ، و دول في حالة تحذير مرتفع ، و دول في حالة تحذير ، و دول في حالة مستقرة ، و دول في حالة أكثر استقرارا ، و دول في حالة مستقرة جدا ، و دول في حالة مستدامة وهي الاكثر استقرارا [9].

وتتبع المؤشر لعدة سنوات سنجد الاتي:

الجدول رقم (1) : قائمة الدول حسب مؤشر الهشاشة لسنوات مختارة بين عامي 2005 – 2020

الدول/ مكانتها على صعيد المؤشرات/ السنوات	2010	2015	2020
اليمن	13	6	1
الصومال	1	2	2
سوريا	49	7	3
جنوب السودان	-	1	4
الكونغو الديمقراطية	32	5	5
افغانستان	7	8	9
العراق	9	11	20
موريتانيا	42	25	33
مصر	45	37	39
الفلبين	51	47	49

الجدول من عمل الباحث، بالاعتماد على:

Fragile States Index, The Fund for Peace (FFP), Annual Report 2021, P: 4-5.

ان المؤشرات السابقة هي لعينة من الدول التي تحتل مراكز متاخرة في مؤشر الهشاشة ، في حين ان الدول المتقدمة ، وحتى بعض الدول الصغيرة والنامية ، تحتل مراكز جيدة في هذا المؤشر ومنها على سبيل المثال : اورغواي تحتل المرتبة 159 عالميا بالمؤشر ، ايمن مجموع 179 دولة وردت بياناتها بالمؤشر ، اي انها تقع تحت تصنيف: مستقرة جدا، والولايات المتحدة بالمرتبة 151 عالميا اي تصنف بانها مستقرة ، وقطر وردت بالمرتبة 140 ، وسلطنة عمان بالمرتبة 136 ، ووالكويت 129 عالميا ، وهي جميعا تقع ضمن تصنيف : مستقرة [10].

المطلب الثاني–احوال العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية

شهد العراق عام 2003 تغيرا في احواله بشكل عام ، وبضمن التغير الذي شهده هو تبني نظام سياسي جديد يقوم على : اعتماد النظام الجمهوري البرلماني الاتحادي الديمقراطي ، الى جانب اللامركزية الادارية ، اي ان النظام تبنى اتجاه : زيادة مساحة الشرعية عبر اسلوب الديمقراطية، وتفكيك بنية السلطة وتوزيعها باعتماد الاتحادية واللامركيزة اداريا، والفصل بين السلطات باعتماد استقلال السلطة القضاية ، واسس مؤسسات عديدة للرقابة على اداء المؤسسات الى جانب السلطة التشريعية ومنها هيئة النزاهة وغيرها [11].

ان تحليل النظام السياسي الذي تم تبنيه يلاحظ انه اعتمد واحدة من اكثر اشكال الدول تقدما ، الا انه عانى في الوقت نفسه من اشكاليات في الممارسات والاداء في الغالب:

1) النظام الاتحادي واللامركزية الادارية ، وهو يضمن توزيع كبير للسلطات بين عدة مستويات : المركز الاتحادي والاقاليم والمحافظات والوحدات الادارية الاصغر منها ، وذلك لان العراق فيه تعددية اثنية عانت بعضا من الانقسام عبر التاريخ المعاصر نتيجة الممارسات السياسية ، فكانت الفدرالية كنوع من التطمين عبر منحها سلطات واسعة ، وتقييد السلطات العامة الاتحادية بما ورد حصرا بالمادة 110 من الدستور الاتحادي [12]، وترك ما عداها لسلطات الاقاليم والمحافظات بموجب نص المادة 115 من الدستور الاتحادي [13]. الا ان الاشكالية التي وقع فيها النظام السياسي انه تبنى خيار الفدرالية على نطاق ضيق ، بتاسيس اقليم كردستان العراق ولم يتم التوسع بتلك التجربة ناهيك عن الاشكاليات المستمرة بتفسير النصوص الدستورية بين السلطات الاتحادية وسلطة الاقليم [14]، كما ان هنالك اشكاليات اخرى ترتبط بحجم الصلاحيات الادارية الممنوحة للمحافظات تطبيقا للنظام اللامركزي بقت موضع ارتباك وتسببت في احيان الى ظهور خلل في الاداء السياسي والاداري ، يضاف الى الخلل والضعف في الاداء الحكومي كما يوضحه مؤشر الديمقراطية [15].
2) واعتمد النظام الجمهوري البرلماني ، والقصد منه ان لا تتمركز السلطة بيد الجهاز التنفيذي انما ان تتمركز في يد نواب الشعب ، ومنه يتم اختيار الحكومة ، الا ان الاشكالية برزت في عدم انسجام

النظام الانتخابي مع احتياجات الاستقرار في الانظمة البرلمانية ، الا وهو تقليل نسب التعددية الحزبية في البرلمان وزيادة فرص ظهور اغلبية برلمانية[16].

3) واعتمد النظام الديمقراطي ، وهو يعبر عن وجود الارادة الشعبية في ادارة الشؤون السياسية ، فالمواطن هو من يحدد الخيارات الاولية بارجحية خيار على غيره ، وتكون حصيلة الاصوات هي من تعطي الترجيح النهائي ، وعلى ضوءه يعمل صناع السياسة الذي يحضون باعلى مستوى من الرضا الجماهيري ، على وضع وتنفيذ السياسات التي لا تتعارض مع القواعد الدستورية العامة التي تعد اسمى واعلى من التطبيقات الديمقراطية ، لانها هي من تؤسس للديمقراطية في الدولة ، الا ان الممارسات الديمقراطية في العراق اظهرت بعضا من الاشكاليات في التطبيق ، نتيجة حداثة التجربة الديمقراطية، ونتيجة وجود بعض الانقسام الحزبي والسياسي فان العراق اتجه الى تبني خيار الديمقراطية التوافقية ، اي اعادة صياغة النتائج بعد الانتخابات بما يضمن مشاركة الجميع وعدم استثناء احد من المشاركين[17].

ان النظام السياسي ، عانى خلال المدة التالية لعام 2003 من وجود لعدد من الاشكاليات ، ومن بينها:

أ. بروز التوافقية والمحاصصة ، ولقد كان هذا التوجه في العام 2003 (اثناء تشكيل مجلس الحكم) وما بعده ، الغرض منه دعم حضور ومشاركة جميع الاطراف في العمل السياسي ، وتجنب اشكاليات تطبيق الديمقراطية الكاملة في مجتمع كان يعاني من اشكاليات الانقسام بين قواه السياسية ، مع اعتماد توجه تفكيك السلطة ، بانشاء نظام اتحادي ولا مركزي اداريا في الوقت نفسه ، بقصد تحقيق اكبر قدر من الضمانات السياسية بالنظام السياسي الجديد، الا ان التوافقية بقت مرافقة لممارسات النظام السياسي [18].

ب. وعدم الاستقرار ، ويكاد يكون اقرب موضوع الى دراسات الدول الهشة ، وتوجد دراسات عديدة تؤشر ان هنالك اشكاليات في موضوع الاستقرار السياسي في العراق ، استنادا الى المؤشرات المتفق عليها انها تتضمن موضوع الاستقرار السياسي ، ومنها مثلا: نمط انتقال السلطة في الدولة، وشرعية النظام السياسي، وقوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة، والاستقرار البرلماني والحكومي، وتدعيم المشاركة السياسية، غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات، والوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية)، ونجاح السياسات الاقتصادية للنظام، وقلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية[19]، .. هذه المؤشرات وغيرها ، يعاني العراق من وجودها [20]، لاسباب مختلفة.

ج. واتساع نطاق التدويل لقضاياه ، وهو ما سيتم التركيز عليه في الفقرة الثالثة من هذا البحث.

د. الى جانب اشكاليات متعلقة بضعف التنمية او اتساع الاشكاليات المرافقة لضعف البنية التحتية وضعف قطاع الخدمات ، رغم الايرادات الكبيرة نسبيا التي حصل عليها العراق من بيع النفط ، والمنح والقروض التي حصل عليها من المانحين الدوليين بعد العام 2003 ، الا ان اثر الفساد

عليها كان كبيرا ، وهو ما ظهر من خلال استمرار عدم انسجام البنية التحتية والخدمات مع احتياجات المجتمع.

هـ. واتساع الزيادة السكانية وضعف التخطيط لادارة الموارد البشرية والمالية.

الى جانب غيرها الكثير من المشاكل ، التي ظهرت بصيغة ازمات وتظاهرات واحتجاجات شعبية [21]، وقادت الحكومة في اكثر من مرة ، ومعها القوى السياسية الى طرح مبادرات للاصلاح السياسي والامني والاقتصادي والاداري [22].

وتتبع الاشكاليات التي يعاني منها العراق ، وفقا للمؤشرات الدولية ، يلاحظ ان مؤشر الديمقراطية مثلا وضع العراق في اطار الانظمة الهجينة ، ففي مؤشر العام 2017 مثلا كانت مرتبته الـ 112 من مجموع 169 دولة ، وهو يقع بالمرتبة الرابعة قبل الاخيرة بالانظمة الهجينة ، وحصل على : 4.33 من 10 درجات على صعيد العملية الانتخابية الديمقراطية ، و 0.07 من 10 درجات على صعيد الاداء الحكومي، و 7.22 من 10 درجات على صعيد المشاركة السياسية ، و 5 من 10 درجات على صعيد وجود ثقافة سياسية ، و 3.82 من 10 درجات على صعيد وجود الحريات المدنية . وفي العام 2019 حصل على : 5.25 ، و 0.00 ، و 6.67 ، و 5 ، و 1.76 درجة على التوالي [23]. وبجمعه مع موقع العراق في مؤشر الهشاشة العالمي ، فالواضح ان هنالك اشكاليات تقدرها المؤسسات الدولية لاوضاع العراق ، بعبارة اخرى هنالك ضعف في المؤسسات وفي الاداء[24].

المطلب الثالث: التاثير الخارجي على رفع معدل هشاشة الدولة العراقية بعد العام 2014

اوضحنا في الفقرة السابقة ان العراق يعاني ، وان جزء من معاناته يرجع الى وجود عوامل خارجية ، فالعراق بعد العام 2003 تعرض للتدويل في اغلب الاوضاع التي تعايش معها لعدة اسباب ومن ابرزها:

1) الروابط التاريخية التي تربط بعض القوى السياسية بالبيئات الاقليمية والدولية ، مما جعلها غير قادرة على صياغة سياسات تقدم المصالح الوطنية على مصالح البيئات الخارجية ، رغم ان الامر قد اضعف بعد العام 2014 واصبح هناك مجال لرؤية سياسات وطنية بعيدة نسبيا عن مصالح الاطراف الخارجية، نتيجة ادراك القوى السياسية ومعها المجتمع المحلي لحجم الاشكاليات التي دخلها العراق في العام 2014 ، عندما فقد العراق جزء من سيطرته على جزء من اراضيه[25]. الا انه لا يمكن انكار ان البيئة الخارجية ما زال لها حضور في الشان العراقي ، والتاثير في السياسة والقرار الوطنيين ليكونا بمستوى يتناسب مع احتياجات العراق ومصالحه، وهو ما حاول العراق الابتعاد عنه عندما عقد قمة بغداد الاولى في العام 2021 للتنمية والشراكة برعاية اقليمية ودولية، ثم عقد القمة الثانية في عمان في العام 2022 ، الا ان الواضح ان البلد يحتاج الى مزيد من الاستقلال في القرار الوطني وبما يناسب احتياجات البلد ويتناسب وعمقه الحضاري والتاريخي.

2) ان الولايات المتحدة كانت حاضرة في العراق ، سواء بفعل عمليات الاحتلال لسنة 2003 ، او بفعل دعوة العراق للولايات المتحدة لتقديم الدعم له في العام 2014 ، بسبب ارتفاع مؤشر عدم الاستقرار في تلك المدة[26]. وهي ما زالت حاضرة في تفاصيل عدة ومنها الانتخابات ، والعلاقات الاقليمية.
3) كما ان بعض الاطراف الاقليمية والدولية اتجهت لتصريف جزء من تفاعلاتها في العراق ، واغلب تلك التفاعلات هي عبارة عن علاقات صراع ، على نحو تسبب باحداث اضرار بالشان العراق[27]. وهو ما كان يؤثر على مسارات عديدة تحتاجها الدولة ومنها القدرة على احتكار العنف ، والقدرة على تبني مسار للتنمية ، والقدرة على تبني مسار في العلاقات الخارجية يعبر عن احتياجات البلد وشخصيته السياسية والقانونية والحضارية بعيدا عن تاثير البيئة الخارجية في شؤونه.

ان موضوع الابعاد الخارجية يرتبط بعوامل او مؤشرات مهمة الا وهي : ان قدرة الدولة على اداء وظائفها تضعف باستمرار، وهنا لا بد من الربط بين الابعاد الخارجية ووظائف الدولة ، فالاخيرة في ظل الوظائف التقليدية انما عليها ان تقوم بوظائف الادارة والتنظيم والتوجيه والامن والرعاية ، وتسوية النزاعات وتوزيع الموارد ، وتتدخل في كل المفاصل ، باعتبار الافراد يتنازلون عن جزء من حقوقهم لمصلحة غاية اكبر : تعزيز الاتجاه الى الامن والاستقرار والرفاهية وتعزيز المكانة ، وهي من ابرز وظائف الدولة التقليدية[28]. والادوات التي تمتلكها الدولة في سبيل اداء تلك الوظائف كبيرة ومنها: احتكار العنف وتوظيف الموارد وممارسة الحكم بقوة القانون من خلال المؤسسات الموجودة ، وتمثيل المصالح الوطنية في البيئات الداخلية والخارجية ،..[29].

في عالم اليوم ، الدولة تقلصت وظائفها ، واطلقت قسم كبير منها الى الافراد والمؤسسات المدنية والقطاع الخاص (الذي اصبح مسؤولا عن مهام كبيرة ومنها : اطلاق النمو الاقتصادي والتوظيف ، والابتكار والبحث والتطوير، والوظائف التعليمية والصحية وحتى الامنية ،..) [30]، وتتبع تلك الوظائف يلاحظ ان التقلص بقى بعيدا نسبيا عما يحتاجه المواطن من الدولة ، اي بقت بعض الوظائف التي يحتاجها المواطن بيد الدولة ومنها : الادارة والتنظيم واحتكار العنف وتمثيل المواطنين في البيئة الخارجية،.. ويضاف لها في حالة الدولة الريعية كحال العراق ، وجوب تنظيم توزيع موارد الريع بما يوفر مصادر دخل مضافة للمواطنين ويعظم رفاهيتهم، الا انه يلاحظ ان البيئة الخارجية كانت تتدخل لابعاد الدولة العراقية عما مطلوب منها من وظائف عبر التاثير في الانشطة السياسية [31]، وجعل الدولة او اطراف فيها منخرطة في التقاطعات الخارجية [32]، على نحو اظهر ان الدولة لاعب غير منحاز في التفاعلات الداخلية ، بل وكانت مؤشرات التنمية في عمومها منخفضة في العراق واهمها انخفاض مؤشر التنمية الانسانية، ومن السلبيات الاخرى يلاحظ على سبيل المثال:

أ. التعامل مع موضوع المواطنة والمساواة ، في اطار الكيان الفدرالي ، اذ لا تزال هنالك اشكاليات في علاقة الحكومة الاتحادية واقليم كردستان ، الى جانب وجود المحاصصة والتوافقية ، والتي تعبر عن ان الانتماء الذي يقدم ليس المواطنة والكفاءة وانما الانتماءات الى التنظيمات السياسية. وما زالت الدولة غير قادرة على القيام بهذه المهمة.

ب. التعامل مع موضوع الخدمات ، فايرادات الدولة كبيرة ، الا ان مخرجات تلك الموارد ضعيفة والسبب ان حالات الفساد تستهلك الجزء الاكبر منها ، وبعض حالات الفساد انما هي عمليات تمويل لانشطة خارجية [33]، من دون قدرة سياسية على التعامل مع تلك الحالات بما يثبت قدرة للدولة في حماية مواردها وحماية المواطنين من الغطاء السياسي لحالات الفساد.

ج. التعامل مع التوظيف والتشغيل والبطالة والفقر، فالقطاع الخاص يتاثر بالاوضاع السياسية ، والقطاع الخاص ما زال مشوها ولا تسمح له اطراف عدة في البيئة الخارجية بالنمو، واصبح المواطن يتلمس تدخلا من الدولة للتوظيف في الاعمال الادارية باعتباره المدخل الوحيد لتوزيع الموارد، ومن ثم اصبح هنالك ضغطا كبيرا على ايرادات الريع النفطي.

د. التعامل مع موضوع العنف وانتشار السلاح ، وهو ملف شائك ، يعبر عن ضعف في الدولة لان الاخيرة لا يمكن ان تعطي صورة انها الدولة الضامنة للامن ويوجد اطراف داخلها اكثر ارادة ومرونة في استخدام السلاح، واقل عرضة للمحاسبة، وبعض حملة السلاح يعمل وفقا لاجندات خارجية من دون قدرة للدولة على التعامل معها، بل واصبحت بعض الاطراف الحاملة للسلاح ضامنة لاستمرار النظام كما حصل في اعقاب تظاهرات العام 2019 على نحو جعل هنالك فجوة بين المواطن والدولة[34].

هـ. التعامل مع النظام العام والطمأنينة ، فالاصل ان المواطن يتنازل عن جزء من حقوقه وحرياته للدولة من اجل ان تقوم الاخرة بتوفير مظلة ضمانات بعدم التعدي على الحقوق والحريات العامة، الا انه في العراق فان الدولة لم تستطع توفير ضمانات الامن والاستقرار والنظام العام [35]، بمستوى واحد لكل المواطنين ، وذلك نتيجة تدخلات سياسية داخلية وخارجية.

لقد شهد العراق عام 2014 سيطرة تنظيم داعش الارهابي على عدد من المدن العراقية ، واظهر وجود خلل في المؤسسات والاداء السياسي والامني الحكومي ، وحاولت الحكومة ان تعالج الاشكاليات بتسريع عمليات التحديث الداخلية للبنية الامنية ، وطلب الدعم الخارجي ، الذي اتى من عدة مصادر تتبع مصالحها ، ومنها الاقليمي المنفرد ومنها المتعدد الاطراف في اطار التحالف الدولي ضد تنظيم داعش ، وعلى مدى عامين خسر العراق الكثير من الموارد الوطنية ، في ظرف كانت الايرادات المالية قد انخفضت بحدة بسبب انخفاض اسعار النفط ، وارتفاع اعمال اعادة تحديث البنية الامنية والعسكرية ، في تلك المرحلة كانت المؤشرات الفرعية للدولة الهشة تعطي مؤشرات على ان العراق يقع في مستويات منخفضة ، فالعراق شهد نزوح عدد كبير من سكانه في مناطق النزاع ، الى جانب حصول عمليات هجرة ، ناهيك عن تدهور في التنمية الاقتصادية ، وتاثير الفواعل من غير الدولة على ادارة ملف الامن في البلاد ، وظهور مزيد من الانقسام بين النخب السياسية ، الى جانب تصاعد تدخل الدول الاخرى بالشان العراقي. وكل تلك المؤشرات اظهرت ان الدولة العراقية كانت عجزة احيانا وضعيفة في احيان اخرى في اداء وظائفها تجاه المواطنين ، وان جزء من اسباب الخلل يرجع الى تدخل ارادات خارجية.

وتحليل تلك المؤشرات يلاحظ:

أ. شهد نزوح عدد كبير من سكانه في مناطق النزاع ، وتتباين الاحصاءات في تقدير عدد النازحين بين 3–5 مليون نازح ، وهو ما عد تحديا خطيرا على المؤسسات الحكومية التي هي بالاصل كانت تعاني من اشكاليات في الحصول على الموارد ، وعدم وجود برامج لاستيعاب النازحين[36].

ب. الى جانب حصول عمليات هجرة ، ولا توجد احصاءات دقيقة عن عدد اللاجئين العراقيين الى الخارج بعد العام 2014 ، وقدر عددهم بين 150– 200 الف [37].

ج. ناهيك عن تدهور في التنمية الاقتصادية ، ومؤشرها تصاعد نسب الفقر في العراق من نحو 21% بداية عام 2014 لتصل الى نحو 30% نهاية العام 2016 ، واتجاه العراق الى طلب قروض من المانحين الدجوليين ، لتغطية التزاماته المالية.

د. وتاثير الفواعل من غير الدولة على ادارة ملف الامن في البلاد ، وهو ناجم عن الضعف في النظام السياسي وعدم قدرته على ادارة ملف الامن ، فظهرت تلك الفواعل لتقديم نوع من الدعم للنظام السياسي ، ولدعم الانتماءات الاولية في وقت واحد ، الا انها اصبحت تتعارض مع فكرة الدولة القائمة على : احتكار الدولة للعنف الشرعي [38].

هـ. وظهور مزيد من الانقسام بين النخب السياسية ، وهو ما كان يظهر من خلال التاخر في تشكيل الحكومات اثناء وبعد الانتخابات التيابية ، والتلكؤ الحاصل في اغلب السياسات الحكومية ، واللجوء احيانا الى التوافقية للتخلص من الازمة السياسية، وقد حضت جينين هينيس–بلاسخارت رئيسة بعثة يونامي في العراق في استعراضها لتقرير البعثة المقدم الى مجلس الامن في ايار 2022 الى ضرورة توجه السياسيين لمعالجة الانقسام ، واخراج مؤسسات الدولة من المازق الذي وصلت اليه [39].

و. الى جانب تصاعد تدخل الدول الاخرى بالشان العراقي. واوجه التدخل في الشان العراقي يتضح من خلال التصريحات التي تدلي بها الدول التي يرتفع حجم تدخلها في الشان العراقي ، والواضح ان حجم التدخل ونوعه متباين ، الا انه لا توجد دولة اقليمية معفية منه ، كما ان الولايات المتحدة تمارس هي الاخرى ضغوطها على السياسات العراقية ، واكثر الاوقات التي تظهر فيها التدخلات والضغوط هي اثناء مرحلة الانتخابات.

ان تقدير حجم حضور الابعاد الخارجية في زيادة معدل هشاشة الدولة العراقية وفقا للمؤشرات الدولية ، يتضح من خلال بقاء المؤشرات مرتفعة ، وان القرار الوطني يظهر تلكؤ في التعامل مع المقدمات والاسباب التي تقف خلف النسب المنخفضة التي يحصل عليها العراق ، وتتبع تلك المؤشرات يظهر ان بعض مسبباتها لا ترتبط بالعوامل الوطنية انما ترجع الى سياسات اقليمية ودولية ، فاستمرار وجود الفواعل العنفية انما يرجع في احيان لاعتبارات الصراع الاقليمي –الدولي على ارض العراق، والانقسام السياسي يرجع في جزء منه الى الارادات الخارجية المؤثرة ، وهو في جزء منه تعبير عن ذلك الصراع الخارجي، وغيرها من المؤشرات الموجودة.

الخاتمة:

اوضح البحث ان دراسة موضوع الهشاشة انما هو موضوع مهم ، لانه يوضح مدى قدرة الدولة على اداء التزاماتها ووظائفها في العديد من القطاعات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية ، داخليا وخارجيا ، فالدولة هي كيان سياسي–قانوني ، تعرض في العقود الاخيرة الى العديد من الضغوط ، ولكن بقي عليه متطلبات عدة تجاه بيئته الوطنية والدولية ، ونتيجة التفاوت بين قدرات الدول ومصادر شرعيتها ، واداءها ، يترتب عليه تباين بين الدول في العديد من المؤشرات.

ان الدولة تعمل ، كجزء من التزاماتها التقليدية ، على اداء وظائف محددة ، لتعبر عن مدى حضورها وطنيا ودوليا ، واخلالها باداء تلك الالتزامات يعرض صورتها للسلبية ، وهو ما تولته مؤسسات بحثية واكاديمية للبحث والتحليل ، وتوصلت الى وضع مؤشر ما يعرف بالدول الفاشلة عام 2005 ، والذي تم اعادة تسميته ليكون : الدول الهشة ، ووضع له مؤشرات عدة لبلوغ القدرة على وصف دولة ما بانها دولة هشة ام غير ذلك.

ان العالم النامي يتسم عموما بالضعف في بعض المؤشرات ، نتيجة حداثة مفهوم الدولة ، والاخطاء التي يطبع اداء بعضها ، ومن ثم فان بعضها يقع في مراتب تصنف بانها شديدة الهشاشة ، في المؤشرات الفرعية المختلفة او اغلبها : السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية.

ان حالة العراق ، كما اوضحه البحث ، انما اشر انه عانى بعد العام 2003 من تدهور في احواله المختلفة ، ومن ثم اعطى تصنيف مرتفع في الهشاشة ، وبعد العام 2014 اوضح المؤشر ان العراق بقي يعاني من ارتفاع مؤشر الهشاشة ، وفقا للمؤشر العالمي ، وهو ما يظهر في المؤشرات الفرعية المعتمدة ، واوضح البحث ان الاسباب التي وقفت خلف ذلك داخلية واخرى خارجية ، والابعاد الخارجية كان تاثيرها واضح في التسبب بارتفاع حجم الهشاشة ، نتيجة حجم التدويل الذي تتعرض له عدة ملفات ، ونتيجة حجم التدخل الخارجي في الشان العراقي .

وفي الختام ، توصل البحث الى تحقيق الاهداف التي انطلبق منها ، واثبات صحية الفرعية التي اعتمدها في مقدمة هذا البحث.

لقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات ، وهي:

1. ان الدولة لديها مهام والتزامات ، تجاه مجتمعها والبيئة الخارجية ، والتحلل من تلك الالتزامات والوظائف يضعف من صورة الدولة تجاه بيئتها الداخلية والخارجية.
2. اخذت وظائف الدول تشهد بعضا من التعديلات والتحول في العقود الاخيرة بفعل ما يعرف بالعولمة ، ومنها وظائف اقتصادية واجتماعية ، الا ان الدولة تبقى الوحدة الرئيسة في المجتمع الدولي.
3. توصلت المؤسسات البحثية ان التغير في وظائف الدول لا ينف ان عليها التزامات عدة ، داخلية وخارجية ، وضعف قدرة الدولة على اداء تلك الوظائف يوسم الدولة بالهشاشة ، اي انها لا

تستطيع ان تؤدي مهام ووظائف تقليدية ، ينتظرها المجتمع المحلي والبيئة الدولية ، ان تحقق الدولة تلك الوظائف والمهام.

4. ان مؤشر الدول الهشة انما تم وضعه من قبل كل من صندوق السلام ، و مجلة "فورين بوليسي" (Foreign Policy) ، في الولايات المتحدة ، اعتمادا على عدد من المؤشرات الفرعية ، بحيث يكون مجموعها قادرا على اعطاء وصف : ان الدولة تصنف ضمن الدول الهشة من عدمه.
5. ان البحث في الاوضاع التي شهدها العراق بعد العام 2003 ، وبضمنه بعد العام 2014 ، توضح ان العراق عانى من ارتفاع في مؤشر الهشاشة ، نتيجة عدم قدرة النظام السياسي على التعامل مع الوظائف والالتزامات التقليدية ، والاخطاء في السياسات الموجودة.
6. ان دراسة مرحلة ما بعد العام 2014 ، اوضحت ان العراق عانى من اشكاليات عدة ، تعرضت لقدرة الدولة على اداء وظائفها والتزاماتها ، ومنها : وجود ظاهرة الهجرة ، وضعف التنمية وتدهور الخدمات والتدخل الخارجي في الشان الداخلي،.. وبمجموعها يمكن اعطاء وصف: الهشاشة ، على العراق.
7. ان جزء مهم من الضعف الحاصل ، ووصف العراق بالهشاشة ، انما ترجع الى عوامل خارجية ، فالقوى الخارجية اقليميا ودوليا ، وجدت ان العراق يعاني من بعض الاخطاء ، وان تلك الابعاد انما تقف خلفها مصالح كبرى ، تستدعي منها التدخل في الشان العراقي، واضعاف العراق ،.. وبالنتيجة كانت تلك الابعاد احد الاسباب المهمة لتصاعد الهشاشة.

وختاما ، يوصي البحث بالاتي:

1) على العراق ان يعمل على تعزيز مكانته في المؤشرات المعتمدة ، لتصنيف الهشاشة ، والتاكيد ان الدولة عليها مسؤوليات والتزامات تجاه البيئات الوطنية والخارجية. بمعنى انه يتوجب على المؤسسات الحكومية ، الى جانب المؤسسات غير الحكومية ، ان تعمل من اجل تعزيز موقع العراق دوليا، بما يبعده عن تصنيف الهشاشة.
2) ان ابرز المسببات لزيادة الهشاشة في العراق هو بالتدخل الذي تقوم به الدول والاطراف الاخرى ، وعليه ، ان من الضروري العمل على انهاء كل ما من شانه ان يعرض وظائف والتزامات الدولة العراقية للخطر، وهذه مسؤولية تضامنية على المؤسسات الحكومية ومنها التنفيذية والتشريعية، والتي عليها مسؤوليات تجاه الحفاظ على سيادة العراق وامنه واستقراره.

الهوامش

[1] –زبيري رمضان، العولمة و البنى الوظائفية الجديدة للدولة، عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2015 ، ص 7.
وللمزيد: عبدالرزاق بحري، دور ووظيفة الدولة في ظل العولمة ، مجلة صوت القانون ، العدد 2، المجلد 6 ، جامعة البليدة 2، الجزائر، نوفمبر 2019 ، ص934–935.

[2] –أزهر عبد الأمير الفتلاوي، العمليات العدائية طبقا لقواعد القانون الدولي الإنساني، القاهرة ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، 2018 ، ص237.

[3] –المادة 2 / 7 ، تنص على : " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع "
ميثاق الامم المتحدة ، المادة 2/ 7.

[4] –يوسف عطاري، و ايمن يحيى حمدو، القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة، عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2016 ، ص286.

[5] –مفهوم الدولة – The Concept of State، بتاريخ 11 اب 2022، على الرابط: –https://political encyclopedia.org/dictionary/A9

[6] –كريستوفر نيل، مؤشرات عالمية لإدارة الحكم تظهر أن بعض البلدان تحقق تقدما في مجال إدارة الحكم وفي محاربة الفساد، البنك الدولي، بتاريخ 19 اب 2022، على الرابط:
http://web.worldbank.org/archive/website01020/WEB/0__CO-19.HTM
وللمزيد: مايكل أوسوليفان وستيفانو ناتيلا ، بلدان صغيرة ونجاحات كبرى، بتاريخ 19 اب 2022، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/9/24

[7] –مارتن شو ، الإبادة الجماعية : مفهومها، وجذورها، وتطورها، وأين حدثت؟ترجمة محيي الدين حميدي، الرياض ، العبيكان ، 2017 ، ص248,

[8] –إياد العنبر، اسحق يعقوب محمد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، حولية المنتدى, المجلد 1, العدد 19, المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة، 2014، ص158–159.
وللمزيد: صلاح سالم زرنوقة، إعادة النظر في مفهوم الدولة الفاشلة، مجلة حمورابي للدراسات, العدد 12, مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، 2014، ص134–135.

[9] –مؤشر الدول الهشة Fragile States Index (FSI) ، تقرير المركز رقم 23، عمان ، مركز شرفات للدراسات، اذار 2022، بتاريخ 19 اب 2022، على الرابط: https://www.shorufatcenter.com/4432

[10]– Fragile States Index, The Fund for Peace (FFP), Annual Report 2021, P: 4–5.

11 – ينظر مثلا:
احمد فكاك البدراني فراس محمد الياس ، العراق المتأزم ... الحصاد المر للحرب والاحتلال ، عمان ، شركو دار الاكاديميون للشنر والتوزيع ، 2021، ص206.
وللمزيد : شورش حسن عمر، خصائص النظام الفدرالي في العراق: دراسة تحليلية مقارنة ، القاهرة ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، 2018 ، ص126–127.

12 – تنص المادة (110) على : " تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الاتية : اولا: رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها ورسم السياسة

الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية . ثانيا: وضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها ، بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وادارتها لتأمين حماية وضمان امن حدود العراق ، والدفاع عنه . ثالثا : رسم السياسة المالية والكمركية واصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الاقاليم والمحافظات في العراق ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وانشاء بنك مركزي وادارته . رابعا: تنظيم امور المقاييس والمكاييل والاوزان . خامسا: تنظيم امور الجنسية والتجنس والاقامة وحق اللجوء السياسي . سادسا: تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد . سابعا: وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية . ثامنا: تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسيب تدفق المياه وتوزيعها العادل داخل العراق . وفقا للقوانين والاعراف الدولية . تاسعا: الاحصاء والتعداد العام للسكان " .

دستور جمهورية العراق ، لسنة 2005 النافذ، المادة 110.

[13] – تنص المادة (115ص على : " كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم والصلاحيات الاخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينهما " .

دستور جمهورية العراق ، لسنة 2005 النافذ، المادة 115.

[14] – عفاف بايزيد، خضر عباس عطوان، القوى الكردية واشكالية تشكيل الحكومة الاتحادية بين المنظور الوطني والمنظور الإقليمي، مجلة دراسات دولية , العدد 79، جامعة بغداد، 2019، ص 114-116.

وللمزيد: أحمد عدنان كاظم، هشام حكمت عبدالستار، تحليل النمط المُفترض في مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، مجلة دراسات دولية العدد 79، جامعة بغداد، 2019، ص123-124.

[15] –مؤشر الديمقراطية وهو مؤشر معتمد من قبل مجلة الايكونوميست البريطانية منذ العام 2006 ، ويرصد وضع الديمقراطية في 167 دولة حول العالم ، استنادا الى : 60 مؤشر ، تم تجميعها في خمس فئات مختلفة: العملية الانتخابية والتعددية والحريات المدنية وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية والثقافة السياسية ، وكلها تعطي تصور عن وجود الدولة في احد الصور الاتية: ديمقراطية كاملة ، او ديمقراطية بها خلل ، او نظام هجين (يعتمد الديمقراطية كاجراءات شكلية)، وانظمة تسلطية، والواضح من المؤشر انه بقي يضع العراق في اسفل الانظمة الهجينة ، ينظر مثلا:

المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2017 – 2021 ، مجلة سياسات عربية، العدد 54، المجلد 10، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2022، ص99- 102.

للمزيد ينظر : تصدع الديمقراطية: العراق يحافظ على رتبة متأخرة في مؤشر الديمقراطية للعام 2021 – 2022، مركز حوكمة للسياسات العامة، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: https://www.iqgcpp.org/

[16] –محمد عيسى عناد العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، عمان ، 2013، ص90-97.

[17] –عبير محمد عبد، الديمقراطية التوافقية بعد تنظيم (داعش الارهابي)، قضايا سياسية, العدد 68, جامعة النهرين، 2022، ص342-343.

[18] –نصر محمد علي، أَوَدُ الدستور ووَأْدُ التحول الديمقراطي في العراق بعد 2005 : سياق المحاصصة الطائفية – العرقية، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية, المجلد 13, العدد 1، جامعة بابل، 2021, ص298-299.

وللمزيد: سعدي ابراهيم حسين، المحاصصة السياسية و وحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد 2003، مجلة السياسية والدولية, العدد 39-40، الجامعة المستنصرية ، 2019, ص489.

[19] –ناصر صالح،عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات، المعهد المصري للدراسات، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: https://eipss-eg.org

[20] –قاسم علوان سعيد، العنف في العراق ما بعد عام 2003، دراسة في الاسباب والافاق المستقبلية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, المجلد 11, العدد 42 ، جامعة كركوك، 2022، ص144.

وايضا : علي عبد الكريم حسين، إشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية التربية, المجلد 4, العدد 41 ، جامعة واسط 2020, ص216.

[21] – رغد علي حسن، احمد يحيى هادي، عدي فالح حسين، التظاهرات الشعبية في العراق دراسة في اسباب وتداعيات احتجاجات 25 / أكتوبر 2019، اكليل للدراسات الانسانية, المجلد 2, العدد 3 ، الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات ، 2021, ص393-396.

[22] – بشان دعوات الاصلاح ينظر مثلا:

Massaab Al-Aloosy, Barriers to Reform in Iraq, Carnegie Endowment for International Peace, MARCH 2022, IN: https://carnegieendowment.org/sada/86761

منتصر حسين جواد، الاصلاح السياسي في العراق بعد عام 2003 (دراسة في الدوافع والمعوقات)، مجلة كلية الامام الكاظم (ع), المجلد 6, العدد 1، كلية الامام الكاظم، 2022، ص236.

[23]– Democracy Index 2019, The Economist Intelligence Unit (The EIU), 2019, P: 13.

[24] –باسم علي خريسان، العراق في مؤشر الدول الهشة 2021 – مركز البيان للدراسات والتخطيط ، اب 2021، ص7، ص12.

وللمزيد: سونيا ارزروني وارتان ، العراق في ضوء مؤشرات الدولة الهشة للمدة(2014 –)2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 17 ، العدد 27 ، الجزائر ، 2021 ، ص117.

[25]– Harith Hasan Al-Qarawee, Iraq's Sectarian Crisis: A Legacy of Exclusion, Carnegie Endowment for International Peace, APR 2021, IN: https://carnegie-mec.org/2014/04/23/iraq-s-sectarian-crisis-legacy-of-exclusion-pub-55372

وللمزيد: تقرير : العلاقات مع دول الجوار، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

[26] – عبدالله جمال حسني يوسف، أثر الإحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق (2003 – 2017)، المركز الديمقراطي العربي ، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: https://democraticac.de/?p=61716

[27] – حنان صبحي، الصراع الاقليمي ودوره في زعزعة الأمن القومي العراقي ، المركز الديمقراطي العربي ، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: https://democraticac.de/?p=67507

وللمزيد: فارس الخطاب ، الصراع الإيراني-الأميركي وآثاره على الوضع السياسي في العراق، تقرير مركز الجزيرة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، سبتمبر 2018 ، ص3-4.

[28] –محسن الخضيري ، العولمة الاجتياحية، القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، 2001، ص336.

[29] –بشان تلك الادوات ووظائف الدولة ينظر مثلا:

عمر جمعة العبيدي ، إشكالية البنية السياسية لنظم الجمهورية في المنطقة العربية، عمان ، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013، ص60.

[30] –زبيري رمضان، العولمة و البنى الوظائفية الجديدة للدولة، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2015، ص347.

[31] –فلاح خلف الربيعي ، هوية النظام الاقتصادي في العراق بين الدولة الريعية والدولة التنموية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 484 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، حزيران 2019 ، ص13-14.

وللمزيد: محمد حسين ، ما الذي يمكن أن يكسبه العراقيون من أرباحهم النفطية المفاجئة؟، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، بتاريخ 28 نوفمبر 2022، على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/ma-aldhy-ymkn-yksbh-alraqywn-mn-arbahhm-alnftyt-almfajyt

[32] -بشان الاشكاليات التي تعاني منها البيئة الخارجية ينظر مثلا:
عادل الجبوري، العراق وسياساته الخارجية.. تصحيح المسارات الخاطئة وتعزيز الصائبة، بتاريخ 13 كانون الثاني 20223، على الرابط: https://middle-east-online.com/A9

[33] -اياد العنبر ، الفساد باق ويتمدد في العراق، بتاريخ 13 كانون الثاني 20223، على الرابط: https://blogs.lse.ac.uk/mec/2022/11/22/2/

[34] -تقرير : الميليشيات ومستقبل الدولة العراقية، مؤسسة كارنيغي لابحاث السلام ، بتاريخ 13 كانون الثاني 20223، على الرابط: https://carnegieendowment.org/sada/issue/1500?lang=ar

[35] -سلام فيصل الجمل، الأمن المجتمعي والأقليات في العراق: الواقع والتحديات ، المركز الديمقراطي العربي ، بتاريخ 28 تشرين الثاني 2022، على الرابط: على الرابط: https://democraticac.de/?p=81771

[36]- hadi fathallah, How Iraq is Driving Itself to Hunger, Carnegie Endowment for International Peace, JUN 2015, IN: https://carnegieendowment.org/sada/60467

[37]- maha yahya, Refugees and the Making of an Arab Regional Disorder, Carnegie Endowment for International Peace, NOV 2015, IN: https://carnegie-mec.org/2015/11/09/refugees-and-making-of-arab--disorder-pub-61901

[38] -مسلم عباس، الدولة التي لا تخيف أحداً، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام، ايار 2022، على الرابط: https://www.annabaa.org/arabic/authorsarticles/31148

[39] -تقرير : الأمم المتحدة تحض الطبقة السياسية العراقية على الخروج من المأزق ، بتاريخ 22 تموز 2022، على الرابط: https://arabic.euronews.com/2022/05/18/united-nations-urges-the-iraqi-political-class-to-get-out-of-impa

وللمزيد: عصام حاكم ، العلاقة بين القوى السياسية العراقية في ضوء المعطيات الحالية، دمركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 22 تموز 2022، على الرابط: http://fcdrs.com/seminars/798

قائمة المصادر:

الوثاق باللغة العربية

1. دستور جمهورية العراق ، لسنة 2005 النافذ
2. ميثاق الامم المتحدة

الكتب باللغة العربية

1) احمد فكاك البدراني فراس محمد الياس ، العراق المتأزم ... الحصاد المر للحرب والاحتلال ، عمان ، شركو دار الاكاديميون للشنر والتوزيع ، 2021

2) أزهر عبد الأمير الفتلاوي، العمليات العدائية طبقا لقواعد القانون الدولي الإنساني، القاهرة ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، 2018
3) زبيري رمضان، العولمة و البنى الوظائفية الجديدة للدولة، عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2015
4) شورش حسن عمر، خصائص النظام الفدرالي في العراق: دراسة تحليلية مقارنة ، القاهرة ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، 2018
5) مارتن شو ، الإبادة الجماعية : مفهومها، وجذورها، وتطورها، وأين حدثت؟ترجمة محيي الدين حميدي، الرياض ، العبيكان ، 2017
6) يوسف عطاري، و ايمن يحيى حمدو، القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة، عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2016

رسائل جامعية

1-محمد عيسى عناد العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، عمان ، 2013

الدوريات

1. أحمد عدنان كاظم، هشام حكمت عبدالستار، تحليل النمط المُفترض في مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، مجلة دراسات دولية العدد 79، جامعة بغداد، 2019
2. إياد العنبر، اسحق يعقوب محمد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، حولية المنتدى, المجلد 1, العدد 19, المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة، 2014
3. باسم علي خريسان، العراق في مؤشر الدول الهشة 2021 – مركز البيان للدراسات والتخطيط ، اب 2021
4. رغد علي حسن، احمد يحيى هادي، عدي فالح حسين، التظاهرات الشعبية في العراق دراسة في اسباب وتداعيات احتجاجات 25 / أكتوبر 2019، اكليل للدراسات الانسانية, المجلد 2, العدد 3 ، الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات ، 2021
5. سعدي ابراهيم حسين، المحاصصة السياسية و وحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد 2003، مجلة السياسية والدولية, العدد 39-40، الجامعة المستنصرية ، 2019
6. سونيا ارزروني وارتان ، العراق في ضوء مؤشرات الدولة الهشة للمدة(2014 –)2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المججلد 17 ، العدد 27 ، الجزائر ، 2021
7. صلاح سالم زرنوقة، إعادة النظر في مفهوم الدولة الفاشلة، مجلة حمورابي للدراسات, العدد 12, مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، 2014
8. عبدالرزاق بحري، دور ووظيفة الدولة في ظل العولمة ، مجلة صوت القانون ، العدد 2، المجلد 6 ، جامعة البليدة 2، الجزائر، نوفمبر 2019
9. عبير محمد عبد، الديمقراطية التوافقية بعد تنظيم (داعش الارهابي)، قضايا سياسية, العدد 68, جامعة النهرين، 2022
10. عفاف بايزيد، خضر عباس عطوان، القوى الكردية واشكالية تشكيل الحكومة الاتحادية بين المنظور الوطني والمنظور الإقليمي، مجلة دراسات دولية , العدد 79، جامعة بغداد، 2019
11. علي عبد الكريم حسين، إشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية التربية, المجلد 4, العدد 41 ، جامعة واسط 2020

12. فارس الخطاب ، الصراع الإيراني–الأميركي وآثاره على الوضع السياسي في العراق، تقرير مركز الجزيرة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، سبتمبر 2018
13. قاسم علوان سعيد، العنف في العراق ما بعد عام 2003، دراسة في الاسباب والافاق المستقبلية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, المجلد 11, العدد 42 ، جامعة كركوك، 2022
14. منتصر حسين جواد، الاصلاح السياسي في العراق بعد عام 2003 (دراسة في الدوافع والمعوقات)، مجلة كلية الامام الكاظم (ع), المجلد 6, العدد 1، كلية الامام الكاظم، 2022
15. المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2017 – 2021 ، مجلة سياسات عربية، العدد 54، المجلد 10، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2022
16. نصر محمد علي، أَوَدُ الدستور ووَأْدُ التحول الديمقراطي في العراق بعد 2005 : سياق المحاصصة الطائفية – العرقية، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية, المجلد 13, العدد 1، جامعة بابل، 2021

مقالات الانترنت

1) تصدع الديمقراطية: العراق يحافظ على رتبة متأخرة في مؤشر الديمقراطية للعام 2021 – 2022، مركز حوكمة للسياسات العامة، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: https://www.iqgcpp.org/
2) تقرير : الأمم المتحدة تحض الطبقة السياسية العراقية على الخروج من المأزق ، بتاريخ 22 تموز 2022، على الرابط: https://arabic.euronews.com/2022/05/18/united-nations-urges-the-iraqi-political-class-to-get-out-of-impa
3) تقرير : العلاقات مع دول الجوار، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: https://www.aljazeera.net/2004/10/03/
4) حنان صبحي، الصراع الاقليمي ودوره في زعزعة الأمن القومي العراقي ، المركز الديمقراطي العربي ، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: https://democraticac.de/?p=67507
5) عبدالله جمال حسني يوسف، أثر الإحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق (2003 – 2017)، المركز الديمقراطي العربي ، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: https://democraticac.de/?p=61716
6) عصام حاكم ، العلاقة بين القوى السياسية العراقية في ضوء المعطيات الحالية، دمركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 22 تموز 2022، على الرابط: http://fcdrs.com/seminars/798
7) كريستوفر نيل، مؤشرات عالمية لإدارة الحكم تظهر أن بعض البلدان تحقق تقدما في مجال إدارة الحكم وفي محاربة الفساد، البنك الدولي، بتاريخ 19 اب 2022، على الرابط: http://web.worldbank.org/archive/website01020/WEB/0__CO-19.HTM
8) مايكل أوسوليفان وستيفانو ناتيلا ، بلدان صغيرة ونجاحات كبرى، بتاريخ 19 اب 2022، على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/9/24
9) مسلم عباس، الدولة التي لا تخيف أحداً، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام، ايار 2022، على الرابط: https://www.annabaa.org/arabic/authorsarticles/31148
10) مفهوم الدولة – The Concept of State، بتاريخ 11 اب 2022، على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary/A9

11)مؤشر الدول الهشة (Fragile States Index (FSI ، تقرير المركز رقم 23، عمان ، مركز شرفات للدراسات، اذار 2022، بتاريخ 19 اب 2022، على الرابط: https://www.shorufatcenter.com/4432

12)ناصر صالح،عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات، المعهد المصري للدراسات، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: https://eipss-eg.org

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Democracy Index 2019, The Economist Intelligence Unit (The EIU), 2019
2. Fragile States Index, The Fund for Peace (FFP), Annual Report 2021
3. hadi fathallah, How Iraq is Driving Itself to Hunger, Carnegie Endowment for International Peace, JUN 2015, IN: https://carnegieendowment.org/sada/60467
4. Harith Hasan Al-Qarawee, Iraq's Sectarian Crisis: A Legacy of Exclusion, Carnegie Endowment for International Peace, APR 2021, IN: https://carnegie-mec.org/2014/04/23/iraq-s-sectarian-crisis-legacy-of-exclusion-pub-55372
5. maha yahya, Refugees and the Making of an Arab Regional Disorder, Carnegie Endowment for International Peace, NOV 2015, IN: https://carnegie-mec.org/2015/11/09/refugees-and-making-of-arab--disorder-pub-61901
6. Massaab Al-Aloosy, Barriers to Reform in Iraq, Carnegie Endowment for International Peace, MARCH 2022, IN: https://carnegieendowment.org/sada/86761

Source list:

Al-Wathaq in Arabic

1. Constitution of the Republic of Iraq, for the year 2005 in force
2. Charter of the United Nations

Books in Arabic

1) Ahmed Fakak Al-Badrani Firas Muhammad Elias, Iraq in Crisis ... The Bitter Harvest of War and Occupation, Amman, Academic House for Publishing and Distribution, 2021
2) Azhar Abd al-Amir al-Fatlawi, Hostile Operations According to the Rules of International Humanitarian Law, Cairo, The Arab Center for Publishing and Distribution, 2018
3) Martin Shaw, Genocide: Its Concept, Roots, Evolution, and Where Did It Occur? Translated by Muhyiddin Hamidi, Riyadh, Obeikan, 2017
4) Shorish Hassan Omar, Characteristics of the Federal System in Iraq: A Comparative Analytical Study, Cairo, The Arab Center for Publishing and Distribution, 2018
5) Youssef Attari, and Ayman Yahya Hamdo, International Law between Stability and Justice, Amman, Academic Book Center, 2016
6) Zubairi Ramadan, Globalization and the New Functional Structures of the State, Amman, Academic Book Center, 2015

University papers

1. **Muhammad Issa Inad Al-Issawi, The Impact of the Electoral System on Political Stability in Iraq, Master Thesis, Middle East University, Amman, 2013**

patrols

1) **Abdul Razzaq Bahri, The Role and Function of the State in Light of Globalization, Voice of Law Journal, Issue 2, Volume 6, Blida University 2, Algeria, November 2019**
2) **Abeer Muhammad Abd, Consensual Democracy after the terrorist organization (ISIS), Political Issues, Issue 68, Al-Nahrain University, 2022**
3) **Afaf Bayazid, Khader Abbas Atwan, Kurdish forces and the problem of forming the federal government between the national perspective and the regional perspective, Journal of International Studies, Issue 79, University of Baghdad, 2019**
4) **Ahmed Adnan Kazem, Hisham Hikmat Abdel Sattar, Analysis of the Presumed Pattern in the Future of the Relationship between the Federal Government and the Kurdistan Region, Journal of International Studies Issue 79, University of Baghdad, 2019**
5) **Ali Abdul Karim Hussein, The Problem of Political Instability in Iraq after 2003, Journal of the College of Education, Volume 4, Issue 41, University of Wasit 2020**
6) **Bassem Ali Khreisan, Iraq in the Fragile States Index 2021 - Al-Bayan Center for Studies and Planning, August 2021**
7) **Fares Al-Khattab, The Iranian-American Conflict and Its Effects on the Political Situation in Iraq, Al Jazeera Center Report, Doha, Al Jazeera Center for Studies, September 2018**
8) **Iyad al-Anbar, Ishaq Yaqoub Muhammad, The Future of Iraq: A Study of the Relationship between Indicators of a Failed State and the Variables of State Collapse, Forum Yearbook, Volume 1, Issue 19, The National Forum for Thought and Culture Research, 2014**
9) **Muntaser Hussein Jawad, Political Reform in Iraq after 2003 (a study of motives and obstacles), Journal of Imam Al-Kadhim College (PBUH), Volume 6, Issue 1, Imam Al-Kadhim College, 2022**
10) **Nasr Muhammad Ali, I would like the constitution and I would like the democratic transition in Iraq after 2005: the context of sectarian-ethnic quotas, Al-Mohaqqaq Al-Hilli Journal of Legal and Political Sciences, Volume 13, Issue 1, University of Babylon, 2021**
11) **Qassem Alwan Saeed, Violence in Iraq after 2003, a study in the causes and future prospects, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Volume 11, Issue 42, University of Kirkuk, 2022**
12) **Raghad Ali Hassan, Ahmed Yahya Hadi, Uday Faleh Hussein, Popular Demonstrations in Iraq, A Study of the Causes and Repercussions of the Protests of October 25, 2019, A Wreath for Human Studies, Volume 2, Issue 3, The Iraqi Scientific Society for Manuscripts, 2021**
13) **Saadi Ibrahim Hussein, Political quotas and the unity of the Iraqi external discourse after 2003, Political and International Journal, Issue 39-40, Al-Mustansiriya University, 2019**

14) Salah Salem Zarnuka, Reconsidering the Concept of a Failed State, Hammurabi Journal for Studies, Issue 12, Hammurabi Center for Strategic Studies, 2014
15) Sonia Arzrouni and Wartan, Iraq in light of the indicators of the fragile state for the period (2014-2020), Journal of North African Economics, Volume 17, Issue 27, Algeria, 2021
16) The National Index for Democratic Transition in Iraq 2017-2021, Siyasat Arabiya Journal, Issue 54, Volume 10, Doha, The Arab Center for Research and Policy Studies, January 2022

Internet articles

1. Abdullah Jamal Hosni Youssef, The Impact of the American Occupation on Sectarian Political Violence in Iraq (2003-2017), Arab Democratic Center, on October 22, 2022, at the link: https://democraticac.de/?p=61716
2. Christopher Neal, Global Governance Indicators Showing That Some Countries Are Making Progress in Governance and In Fighting Corruption, World Bank, on August 19, 2022, at the link: http://web.worldbank.org/archive/website01020/WEB/0__CO- 19. HTM
3. Fragile States Index (FSI), Center Report No. 23, Amman, Sharafat Center for Studies, March 2022, on August 19, 2022, at the link: https://www.shorufatcenter.com/4432
4. Hanan Sobhi, The Regional Conflict and Its Role in Undermining Iraqi National Security, Arab Democratic Center, on October 22, 2022, at the link: https://democraticac.de/?p=67507
5. Issam Hakim, The Relationship between the Iraqi Political Forces in Light of the Current Difficulties, by the Euphrates Center for Development and Strategic Studies, on July 22, 2022, at the link: http://fcdrs.com/seminars/798
6. Michael O'Sullivan and Stefano Natella, Small Countries, Big Successes, on August 19, 2022, at the link: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/9/24
7. Muslim Abbas, The State That Doesn't Fear Anyone, Al-Nabaa Foundation for Culture and Information, May 2022, at the link: https://www.annabaa.org/arabic/authorsarticles/31148
8. Nasser Saleh, Political Instability: Concept and Indicators, Egyptian Institute for Studies, on October 22, 2022, at the link: https://eipss-eg.org.
9. Report: Relations with Neighboring Countries, on October 22, 2022, at the link: https://www.aljazeera.net/2004/10/03/
10. Report: The United Nations urges the Iraqi political class to get out of the impasse, on July 22, 2022, at the link: https://arabic.euronews.com/2022/05/18/united-nations-urges-the-iraqi-political-class -to-get-out-of-impa
11. The Concept of State, on August 11, 2022, at the link: https://political-encyclopedia.org/dictionary/A9
12. The Democracy Crack: Iraq Maintains a Late Rank in the Democracy Index for the Year 2021-2022, Hawkamah Center for Public Policies, on October 22, 2022, at the link: https://www.iqgcpp.org/

Sources in English:

1) Democracy Index 2019, The Economist Intelligence Unit (The EIU), 2019
2) Fragile States Index, The Fund for Peace (FFP), Annual Report 2021

3) hadi fathallah, How Iraq is Driving Itself to Hunger, Carnegie Endowment for International Peace, JUN 2015, IN: https://carnegieendowment.org/sada/60467
4) Harith Hasan Al-Qarawee, Iraq's Sectarian Crisis: A Legacy of Exclusion, Carnegie Endowment for International Peace, APR 2021, IN: https://carnegie-mec.org/2014/04/23/iraq-s-sectarian-crisis- legacy-of-exclusion-pub-55372
5) maha yahya, Refugees and the Making of an Arab Regional Disorder, Carnegie Endowment for International Peace, NOV 2015, IN: https://carnegie-mec.org/2015/11/09/refugees-and-making-of-arab -disorder-pub-61901
6) Massaab Al-Aloosy, Barriers to Reform in Iraq, Carnegie Endowment for International Peace, March 2022, IN: https://carnegieendowment.org/sada/86761